



مستقبل وطن  
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن  
كلنا نعمل من أجل مصر

# تحسن الميزان التجاري المصري 2025

الأبعاد والدلالات وسبل التعزيز



أغسطس  
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية  
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ  
ورئيس الحزب  
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب  
والأمين العام  
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد  
ورئيس مجلس أمناء المركز  
النائب / محمد الجارحي





# مقدمة

وفقاً لبيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في أغسطس 2025، شهد الميزان التجاري المصري تحسناً ملحوظاً خلال مايو 2025؛ حيث انخفض العجز بنسبة 17.8%، ويأتي ذلك وسط بيئة خارجية متقلبة (أسعار السلع الأساسية، تقلبات سعر الصرف، تباطؤ الطلب العالمي)، ويعكس جزئياً أثر السياسات الاقتصادية والإجراءات التحفيزية.

ويستهدف هذا التقرير تحليل أداء الميزان التجاري المصري خلال مايو 2025، وتقييم دلالاته الاقتصادية وانعكاساته على السياسات الاقتصادية الكلية، وصولاً إلى صياغة توصيات لتعزيز المكاسب وترسيخ الاستقرار الاقتصادي.

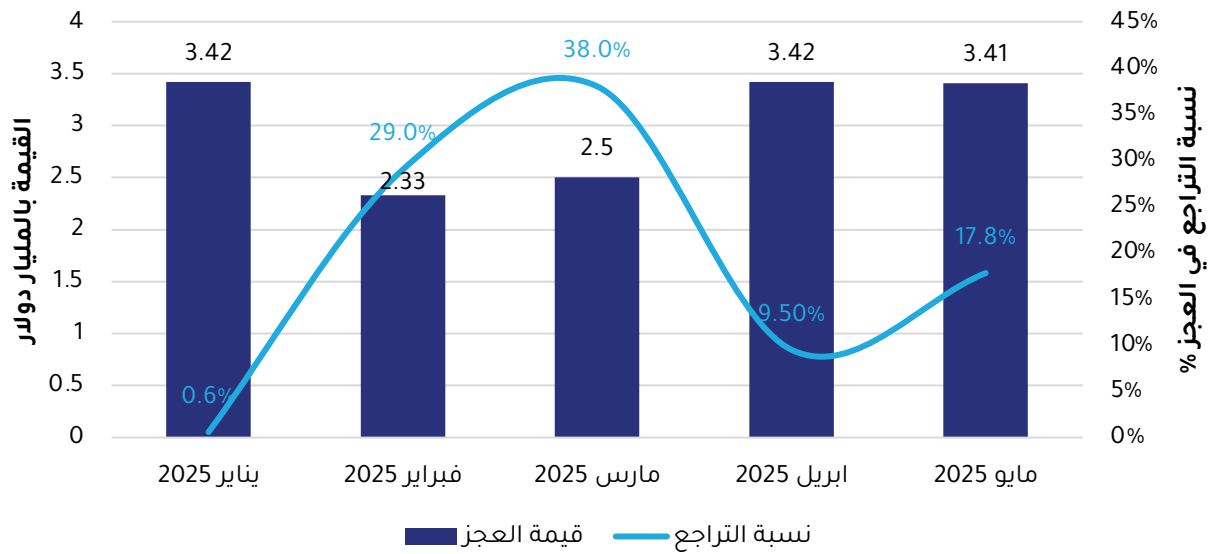


## أولاً: اتجاهات الميزان التجاري المصري:

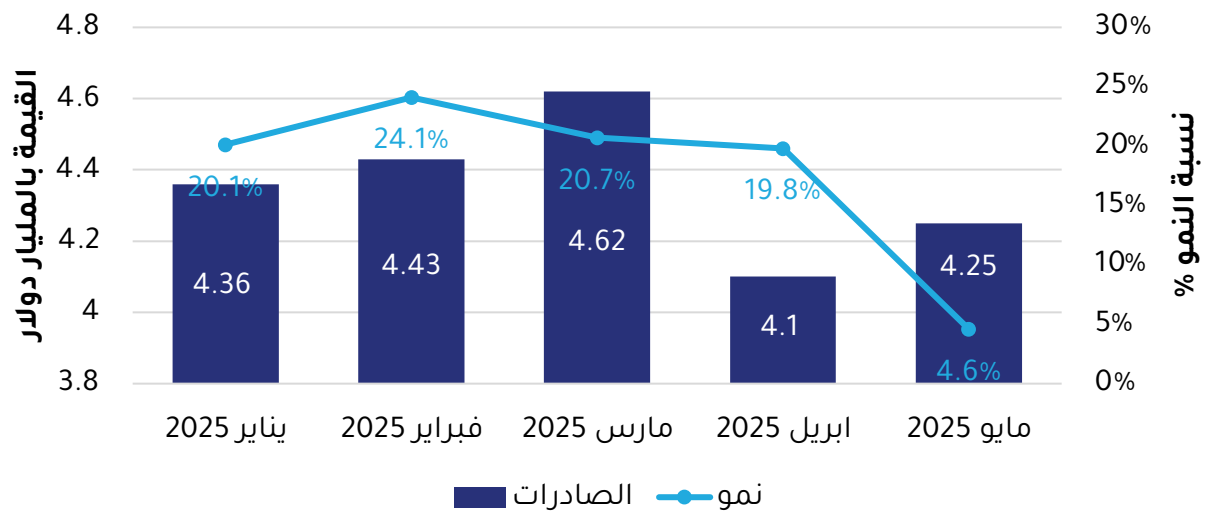
أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تحسن الميزان التجاري المصري خلال مايو 2025، حيث انخفض العجز التجاري بنسبة 17.8% ليصل إلى 3.41 مليارات دولار مقابل 4.15 مليارات دولار في نفس الشهر من عام 2024.

ويُعد هذا التحسن مؤشراً إيجابياً على صعيد تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات ودعم استقرار العملة المحلية، وجاء نتيجة تفاعل عاملين رئيسيين هما ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات.

### تطور العجز في الميزان التجاري خلال أول خمسة أشهر من 2025



### تطور قيمة ونمو الصادرات خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2025



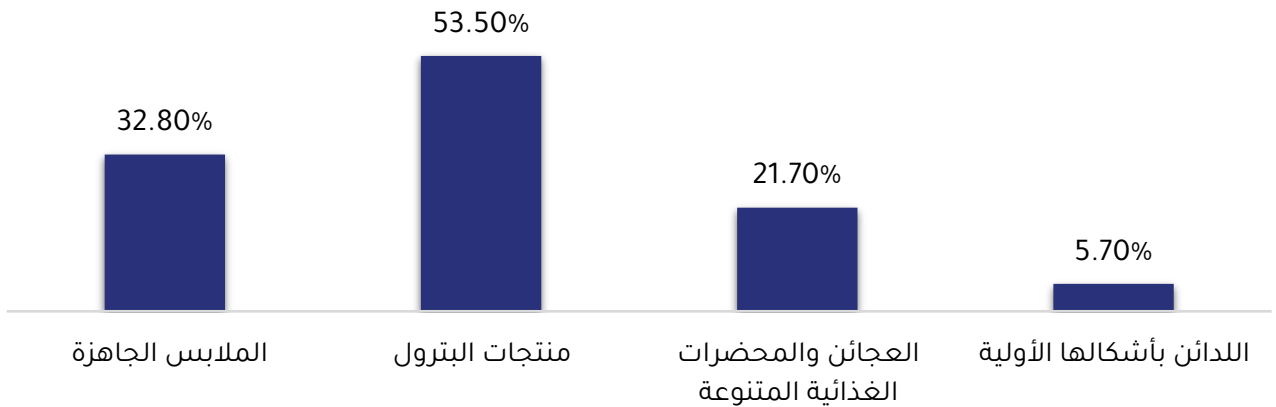
## 1) الصادرات:

سجلت الصادرات المصرية خلال شهر مايو 2025 ارتفاعاً بنسبة 4.6% لتصل إلى نحو 4.25 مليارات دولار مقارنة بـ 4.06 مليارات دولار في مايو 2024، بما يعكس تحسناً على مستوى القيمة الإجمالية. ويأتي هذا التطور امتداداً للأداء الإيجابي الذي حافظت عليه الصادرات منذ بداية العام؛ حيث حققت معدلات نمو مرتفعة بمتوسط 17.6% خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2025، مقارنة بالفترة المناظرة من العام السابق. ورغم تراجع وتيرة النمو في مايو بشكل ملحوظ، إلا أنها ظلت إيجابية مدعومة بارتفاع الصادرات من عدة قطاعات رئيسة ممثلة في:

### ▪ منتجات البترول (+53.5%):

واصلت صادرات المنتجات البترولية أداءها الإيجابي للشهر الرابع تواليًا، مسجلة ثاني أعلى معدل نمو في 2025 بعد أبريل (74.3%). وأسهم هذا الارتفاع في تعزيز حصيلة الصادرات، غير أنه يعكس اعتماداً هيكلياً كبيراً على قطاع الطاقة، مما يجعل الصادرات عرضة لتقلبات الأسعار العالمية والتأثيرات الجيوسياسية.

### السلع الأكثر ارتفاعاً في الصادرات خلال مايو 2025



### ▪ الملابس الجاهزة (+32.8%):

يعكس هذا النمو قوة قطاع كثيف العمالة يمثل أحد الأعمدة الرئيسة في الاقتصاد المصري. ويمثل استمراراً للأداء الإيجابي منذ بداية العام، كما أنه يسجل أعلى معدل نمو شهري خلال 2025. ويشير توسع صادرات الملابس الجاهزة إلى قدرة القطاع على المنافسة خارجياً، وهو تطور إيجابي يرتبط مباشرة بتحفيز التشغيل وزيادة الدخل، خاصة في المناطق الصناعية والتجمعات العمالية.



#### ■ الصناعات الغذائية (+21.7%):

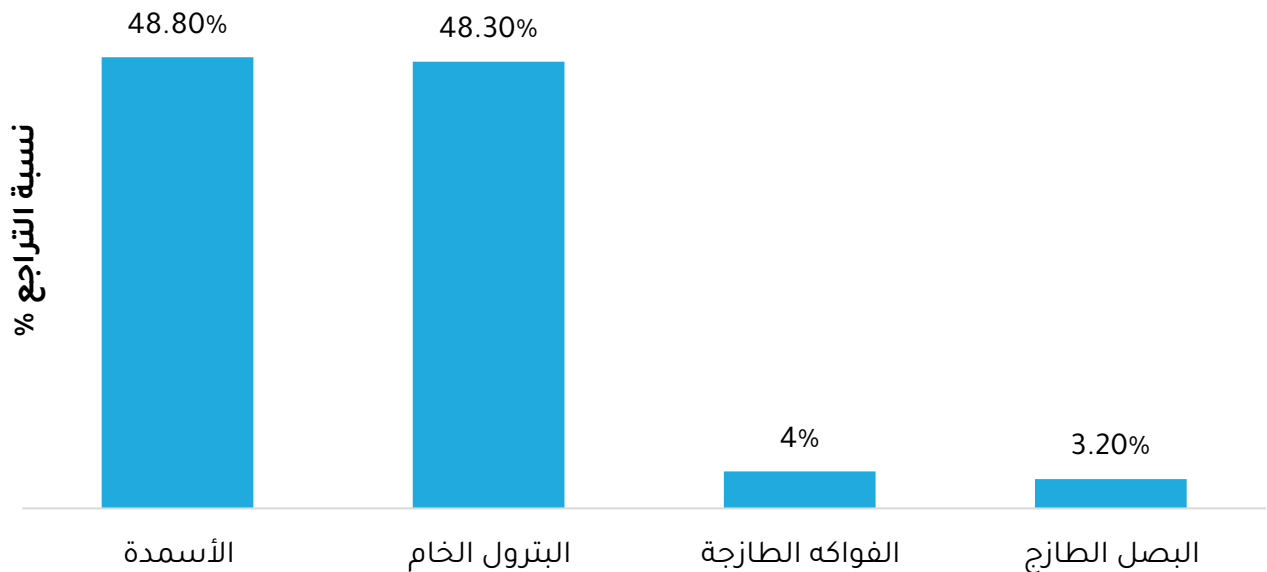
يبرز هذا الارتفاع تنامي دور الصناعات التحويلية المرتبطة بالقطاع الزراعي، بما يعزز القيمة المضافة للمنتجات المحلية، ويفتح المجال أمام تكوين ميزة تنافسية طويلة الأجل في الأسواق الإقليمية والدولية. ويأتي هذا النمو امتدادًا للأداء الإيجابي الذي واصل القطاع تحقيقه خلال عام 2025؛ حيث سجل أعلى معدل نمو في أبريل بنسبة 51.4% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق.

وفي المقابل تراجعت صادرات بعض السلع أبرزها صادرات الأسمدة (-48%) والبتترول الخام (-48.3%) هذا الانخفاض الحاد يمثل مؤشراً سلبياً على مستوى القدرة التصديرية في قطاعات تقليدية طالما شكلت مصدراً رئيساً للنقد الأجنبي. ويأتي هذا التراجع بعد تحسن مؤقت لصادرات الأسمدة 18.4% خلال أبريل 2025، وذلك عقب ثلاثة أشهر متتالية من الانخفاض منذ بداية العام، ليعود من جديد لمسار التراجع في مايو. فضلاً عن تراجع معدلات النمو القياسية للبتترول الخام والتي سجلت 99.7% خلال أبريل 2025، مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق.

#### ■ انخفاض صادرات الفواكه الطازجة (-4%) والبصل الطازج (-3.2%):

تراجعت صادرات الفواكه الطازجة بنسبة 4% والبصل الطازج بنسبة 3.2% في مايو 2025، بعد أن حققت الفواكه نمواً إيجابياً بلغ 11.2% في أبريل.

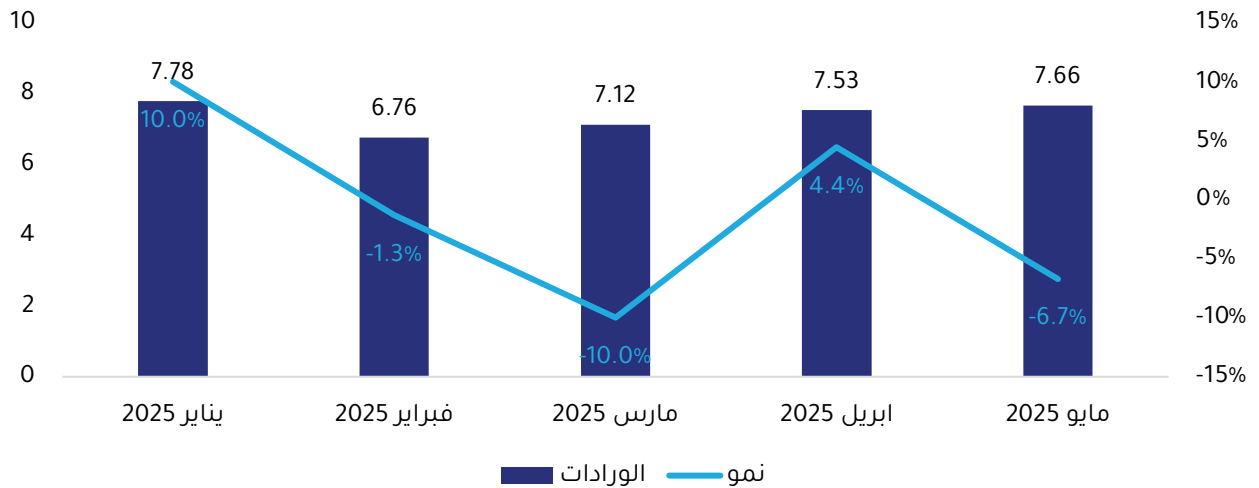
#### أهم السلع التي انخفضت صادراتها خلال مايو 2025



## (2) الواردات:

شهدت الواردات المصرية خلال شهر مايو 2025 تراجعاً بنسبة 6.7% لتسجل نحو 7.66 مليارات دولار مقابل 8.21 مليارات دولار في مايو 2024. وإذا ما نظرنا إلى أداء الأشهر الخمسة الأولى من العام، نلاحظ تذبذباً نسبياً في معدلات النمو؛ حيث ارتفعت الواردات في يناير (+10%) ثم تراجعت في فبراير ومارس (-1.3% و-10% على التوالي)، قبل أن تعود للزيادة في إبريل (+4.4%)، ثم تنخفض مجدداً في مايو (-6.7%). ويشير هذا الاتجاه إلى أن الواردات تتحرك وفق ضغوط الطلب المحلي والسياسات النقدية، دون أن يُمثل بالضرورة تحولاً سلبياً، بل يعكس محاولات الاقتصاد لتحقيق توازن بين الاستهلاك والقدرة التمويلية.

تطور قيمة ونمو الواردات خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2025

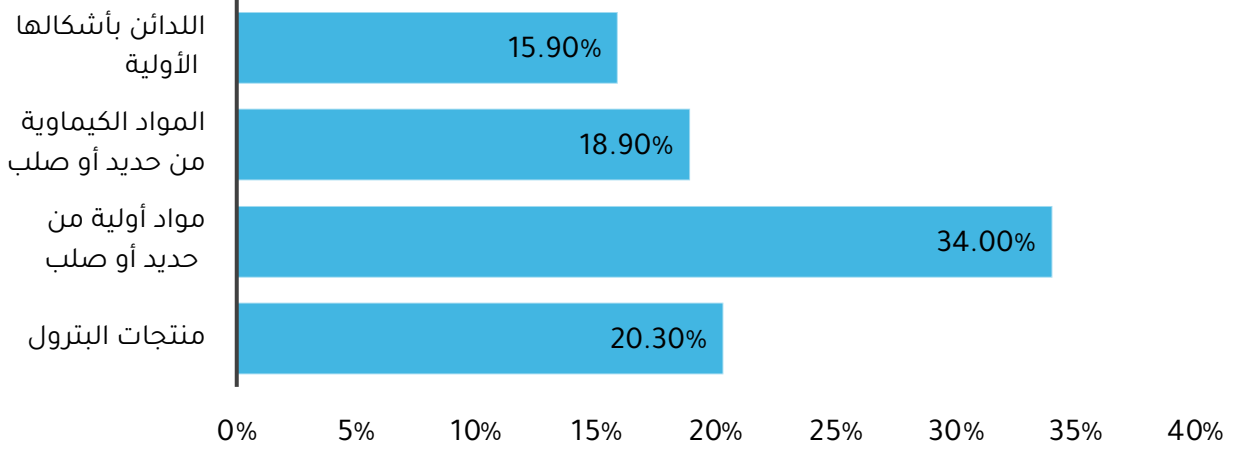


### وتمثلت أبرز السلع التي انخفضت وارداتها خلال مايو في:

**انخفاض واردات منتجات البترول (-34%):** يعكس هذا التطور تراجعاً في فاتورة الطاقة المستوردة، وهو عامل إيجابي على صعيد خفض الضغط على النقد الأجنبي. غير أن استدامته تظل رهينة بالأسعار العالمية وبالتوازن بين الصادرات والواردات البترولية، خاصة في ظل الارتفاع المتزامن في واردات الغاز الطبيعي.

**انخفاض واردات المواد الأولية من حديد أو صلب (-20.3%) واللدائن بأشكالها الأولية (-5.9%) والكيماويات (-18.9%):** قد يشير هذا التراجع إلى انكماش في النشاط الصناعي المحلي أو إلى ترشيد قسري للاستيراد نتيجة ضغوط مالية. في كلتا الحالتين، يحمل الانخفاض دلالة سلبية، إذ قد يؤثر على القدرة الإنتاجية المستقبلية ويحد من توسع الصناعات التحويلية.

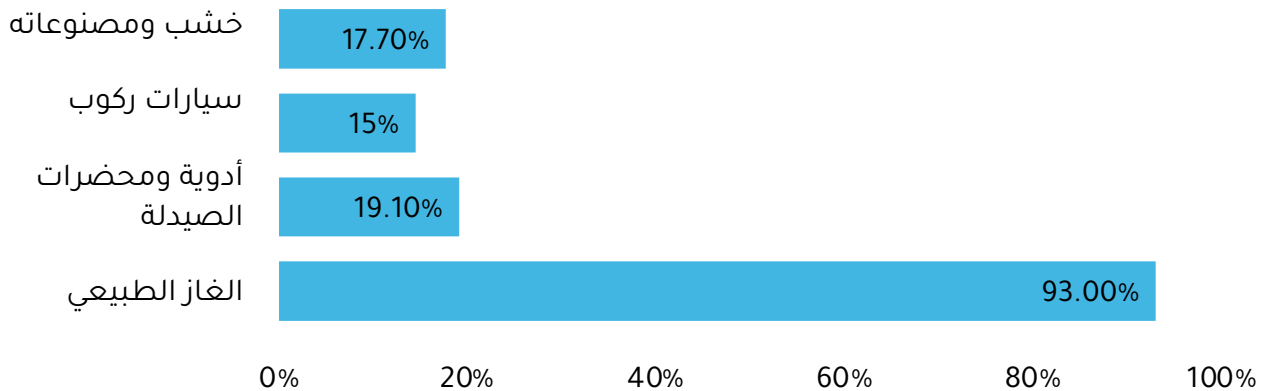
### السلع الأكثر انخفاضاً في الوارات خلال مايو 2025



#### وفي المقابل، ارتفعت واردات:

- **الغاز الطبيعي (+93%):** يمثل هذا التطور إشارة مقلقة، إذ يكشف عن فجوة متنامية بين الطلب المحلي على الطاقة وقدرة الإنتاج المحلي على تلبية. ويعني ذلك زيادة في الاعتماد على الخارج لتأمين احتياجات أساسية، ما يجعل الاقتصاد أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية.
- **الأدوية ومحضرات الصيدلة (+19.1%):** يعكس هذا النمو هشاشة في منظومة التصنيع الدوائي المحلي، ويؤشر إلى تحدٍ إستراتيجي يمس الأمن الصحي والمالي معاً؛ حيث تترتب عليه أعباء إضافية على الميزانية العامة وعلى المستهلكين.
- **واردات السيارات (+14.5%) والأخشاب (+17.7%):** يوضح هذا التطور تحسناً في الطلب الاستهلاكي، لكنه يظل مقتصرًا على شرائح معينة، ما يعكس اختلالاً في توزيع المكاسب الاقتصادية. كما أنه يشير إلى استمرار استنزاف النقد الأجنبي لصالح سلع استهلاكية غير ضرورية على حساب المدخلات الإنتاجية.

### السلع الأكثر ارتفاعاً في الوارات خلال مايو 2025





## ثانيًا: الأبعاد والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتحسن الميزان التجاري:

### (1) اقتصاديًا:

- **تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات:** يمثل تقلص العجز التجاري فرصة لتقوية الاحتياطيات النقدية وتخفيف الحاجة إلى التمويل الخارجي، بما يتيح مرونة أكبر في إدارة السياسة النقدية ويقلل من الضغوط الواقعة على سعر الصرف. هذا العامل يعزز قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار النفط أو ارتفاع تكاليف التمويل الدولي.
- **كبح التضخم المستورد:** انخفاض فاتورة الاستيراد مقارنة بالعام السابق خفف من الضغوط التضخمية المرتبطة بالسلع المستوردة، وهو ما ينعكس على تكلفة المعيشة للأسر، خصوصاً في ظل بيئة تضخمية دولية متصاعدة. ويُعد هذا الأثر من أبرز الانعكاسات المباشرة لتحسن التجاري على الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- **دعم القطاعات الإنتاجية:** نمو صادرات الملابس الجاهزة (+32.8%) والصناعات الغذائية (+21.7%) يعكس تحسناً في أداء القطاعات المرتبطة بالقيمة المضافة وبكثافة العمالة. هذه القطاعات لا تقتصر أهميتها على تعزيز الصادرات فحسب، بل تمثل محركاً لتوسيع القاعدة الإنتاجية المحلية وتحفيز الاستثمار الصناعي.
- **ترشيد الواردات:** التراجع الملحوظ في بعض الواردات يمكن قراءته كمؤشر على زيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي أو تغير أنماط الاستهلاك. وإذا تم توظيف هذا الاتجاه بشكل مدروس، يمكن أن يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتقليص فجوة الاعتماد على الخارج، خصوصاً في القطاعات ذات الطبيعة الإستراتيجية.

## (2) اجتماعيًا:

- **التشغيل وتحسين الدخول:** القطاعات التصديرية كثيفة العمالة مثل الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات الدخول، بما يخفف من معدلات البطالة ويعزز قدرة الأسر على مواجهة الضغوط المعيشية.
- **استقرار الأسعار ودعم القوة الشرائية:** التحسن في الميزان التجاري يقلل من تقلبات سعر الصرف، ما يسهم في الحد من التضخم المستورد. ويُعد هذا البُعد بالغ الأهمية من الناحية الاجتماعية، إذ يرتبط مباشرة باستقرار أسعار الغذاء والدواء والطاقة.
- **تعزيز الثقة المجتمعية والاستثمارية:** النجاحات في قطاع الصادرات تعزز الثقة العامة في فعالية السياسات الاقتصادية المطبقة، وتبعث برسائل إيجابية إلى المستثمرين المحليين والأجانب بشأن استقرار البيئة الاقتصادية. هذه الثقة تُترجم على المدى المتوسط إلى زيادة الاستثمارات وفرص العمل.



## ثالثًا: الفرص والتحديات المستقبلية وآفاق التطوير:

رغم التحسن النسبي في الميزان التجاري خلال مايو 2025، ما زالت هناك تحديات هيكلية تتطلب التعامل معها بجدية لضمان استدامة المكاسب، وفيما يلي تحليلًا لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في الميزان التجاري المصري:

<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ نمو صادرات الملابس الجاهزة (+32.8%) والصناعات الغذائية (+21.7%).</li> <li>▪ انخفاض الواردات بنسبة 6.7%، مما خفف الضغط على النقد الأجنبي.</li> <li>▪ تحسن نسبي في الميزان التجاري يعزز استقرار سعر الصرف.</li> </ul>	<b>نقاط القوة</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الاعتماد المفرط على صادرات الطاقة.</li> <li>▪ تراجع صادرات الأسمدة والبتروال الخام (-48%).</li> <li>▪ انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات (56% فقط).</li> <li>▪ إشارات تباطؤ صناعي نتيجة انخفاض واردات المواد الأولية.</li> </ul>	<b>نقاط الضعف</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ توسع الصناعات الغذائية والكيمياوية كقاعدة للتنويع التصديري.</li> <li>▪ الانفتاح على أسواق أفريقيا وآسيا.</li> <li>▪ التحول العالمي للطاقة النظيفة يوفر فرصاً إستراتيجية للهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة.</li> </ul>	<b>الفرص</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ <b>استدامة النمو التصديري:</b> يظل النمو معتمداً على قطاعات محدودة (البتروال، الملابس، الصناعات الغذائية)، مما يزيد هشاشة الأداء التجاري، ويستدعي تنويع المنتجات والأسواق.</li> <li>▪ <b>حساسية الواردات الإستراتيجية:</b> استمرار الاعتماد على استيراد الطاقة والأدوية والمواد الخام يجعل الميزان التجاري عرضة للتقلبات العالمية.</li> <li>▪ <b>تراجع الصادرات التقليدية:</b> الانخفاض الحاد في الأسمدة والبتروال الخام يهدد موارد النقد الأجنبي ويكشف ضعف القدرة التنافسية.</li> <li>▪ <b>ارتفاع فاتورة الطاقة:</b> قفزة واردات الغاز (+93%) تعكس فجوة متنامية بين الإنتاج والطلب المحلي، ما يهدد أمن الطاقة.</li> <li>▪ <b>قصور الصناعة الدوائية:</b> زيادة واردات الأدوية تكشف فجوة في الأمن الصحي وعبئاً مالياً متزايداً.</li> <li>▪ <b>تباطؤ صناعي محتمل:</b> تراجع واردات المواد الأولية (حديد، لدائن، كيماويات) قد يشير إلى ضعف النشاط الصناعي والاستثمارات.</li> <li>▪ <b>ضعف نسبة تغطية الصادرات للواردات:</b> رغم التحسن، تغطي الصادرات 56% فقط من الواردات، ما يعكس عجزاً هيكلياً مستمراً.</li> <li>▪ <b>التقلبات العالمية:</b> الأزمات الجيوسياسية والسياسات الحمائية في الأسواق الكبرى تزيد من هشاشة التجارة المصرية.</li> </ul>	<b>التهديدات</b>



## رابعًا: التوصيات والسياسات المقترحة:

**(1) تنويع القاعدة التصديرية:** إطلاق برامج متكاملة لدعم الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية، مثل: (الصناعات الكيماوية المتقدمة، الأجهزة الطبية، الصناعات الدوائية، والصناعات الإلكترونية)، بما يقلل من الاعتماد المفرط على الطاقة كمحرك رئيس للصادرات.

**(2) تعزيز الأمن الدوائي:** إطلاق برنامج قومي للتصنيع الدوائي يهدف إلى توطين التكنولوجيا الدوائية وتشجيع الاستثمارات المشتركة مع شركات عالمية، بما يساهم في خفض فاتورة استيراد الأدوية ويحقق الأمن الصحي للمجتمع.

**(3) إعادة هيكلة إستراتيجية الطاقة:** تسريع الاستثمار في مشروعات الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية، الرياح، والهيدروجين الأخضر) كبديل مستدام لتقليص فاتورة الواردات من الغاز الطبيعي، مع تحسين كفاءة استغلال الموارد المحلية من الغاز والنفط.

**(4) إحياء القاعدة الصناعية:** تشجيع الاستثمار في إنتاج المواد الأولية محليًا (كالحديد، اللدائن، والكيماويات الأساسية)، بما يقلل من تبعية الاقتصاد للواردات الصناعية، ويعزز تنافسية الصناعات التحويلية المحلية.

**(5) سياسات اجتماعية موازنة:** توجيه مكاسب التحسن التجاري نحو تحسين مستويات المعيشة العامة عبر سياسات ضريبية عادلة، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية، بما يضمن توزيعًا أكثر توازنًا للعوائد ويحد من التفاوت بين الفئات.

**(6) فتح أسواق تصديرية جديدة:** تعزيز الشراكات التجارية مع أسواق غير تقليدية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بما يقلل من مخاطر الاعتماد على عدد محدود من الشركاء التجاريين الرئيسيين.

**(7) تحسين كفاءة المنظومة اللوجستية:** الاستثمار في البنية التحتية للنقل والتخزين والموانئ، بما يقلل من تكلفة التصدير، ويرفع قدرة السلع المصرية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

## ”الخلاصة:

يمثل التحسن المسجل في مايو 2025 إشارة إيجابية على مسار التوازن الخارجي، غير أنه يظل هشاً ما لم يُترجم إلى تنويع تصديري وتعميق قاعدة الإنتاج المحلي ومعالجة الثغرات في الطاقة والدواء.





**مستقبل وطن**  
للدراستات السياسية والإستراتيجية



**حزب مستقبل وطن**  
كلنا نعمل من أجل مصر

## مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي  
التجمع الخامس  
ميدان 30 يونيو